



كتاب: مختصر هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك،
واجبات الطواف. لعبد الوهاب بن أحمد الشنواني.

(دراسة وتحقيق)

**A book: summary of the traveler's guidance to
the four doctrines of thought regarding rituals. The
Obligations of Tawaf.**

by

Abdul Wahab bin Ahmed Al-Shinwani.

(study and verification)

دراسة وتحقيق:

1. سليمان عبد الله الهنيد علي

الدرجة والعنوان المهني: أستاذ مساعد، كلية الآداب، قسم الدراسات الإسلامية، الفقه
المقارن، جامعة عمر المختار.

2. موسى محمد عبدالله خنفر

الدرجة والعنوان المهني: أستاذ مساعد، كلية التربية، قسم الدراسات الإسلامية، الفقه
وأصوله، جامعة عمر المختار.

البريد الإلكتروني: _____

تاريخ استقبال المقال: 2023/11/05م تاريخ المراجعة والقبول: 2023/12/23م

الملخص باللغة العربية:

بتوفيق من الله تعالى تيسر لنا انجاز هذا العمل والمتمثل في تحقيق مبحث (واجبات الطواف) في كتاب مختصر هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك للإمام (عبد الوهاب بن أحمد الشنواني) (دراسة وتحقيق)، وبيننا من خلال المقدمة أهمية تحقيق مثل هذه النصوص والمنهج المتبع في التحقيق، ويشتمل هذا المبحث على سبعة مطالب،



وهي: المطلب الأول: الطهارة، والمطلب الثاني: ستر العورة، والمطلب الثالث: النية، والمطلب الرابع: الترتيب، والمطلب الخامس: استكمال سبع طوافات، والمطلب السادس: الطواف داخل المسجد، والمطلب السابع: أن يكون الطواف خارج الحجر والشاذروان. ثم وضعنا للبحث خاتمة، وتضمنت على أهم النتائج، وختمنها بتوصية طلبة العلم بإكمال تحقيق بقية المخطوط؛ لما له من أهمية في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الحَجّ، المناسك، الواجبات.

Research Summary:

With the grace of God Almighty, we have been able to accomplish this work, which is to investigate the topic of "The Obligations of Tawaf" in a brief book, *"summary of the traveler's guidance to the four doctrines of thought regarding rituals. The Obligations of Tawaf,"* by Imam (Abdul Waḥḥab bin Ahmed Al-Shinwani) (study and verification), and we have shown through the introduction the importance of verification such texts and the approach followed. In the verification, this research includes seven topics, which are: The first requirement: purity, the second requirement is covering the private parts, the third requirement is intention, the fourth requirement is order, the fifth requirement is completing seven circumambulations, the sixth requirement is circumambulation inside the mosque, and the seventh requirement is that the circumambulation be outside the Hijr and Shazrawan. Then we prepared a conclusion for the research, which included the most important results and recommendations for benefiting from them, and concluded by recommending that science students complete the investigation of the rest of the manuscript because of its importance in this section.

Keywords: Hajj, rituals, duties.

مقدمة



الحمد لله رب العالمين، حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه كما يحب ويرضى، والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله، من هدى الله به الدنيا رحمة، ورضي الله على صحابته الكرام، ورفقائه الأخيار الأعلام ذوي الأحلام والنهى.

أما بعد... فقد امتن الله تبارك وتعالى على أمة رسوله ﷺ أيما منة، إذ حفظ لهم الدين الذي أمروا باتباعه، حتى وصل إلى ذراريهم، ومن بعدهم إلى من كتب الله تبارك وتعالى عليهم التكليف؛ وذلك إلى يوم القيامة.

فتلقى صحابة رسول الله ﷺ عنه ما ورثه إليهم؛ من مختلف أمور الدين؛ مما يكون سببا في نجاتهم يوم الحساب، وقد تلقى التابعون الكرام عن صحابة رسول الله ﷺ ما تلقاه الصحابة عن رسول الرحمة؛ وهكذا خلفا عن سلف حتى وصلنا ما وصلنا من العلوم التي كابد فيها الفقهاء من السلف العناء الذي لا تسعه الأسطر، ولا تنصفه الكلمات، حيث أفسحوا لنا في العلم عن ما دقت مسالكه، ورقت مداركه، وأوضحوا لنا ما اشتملت عليه تركات من سبقهم من النقول الغريبة، والمسائل العجيبة، والردود المنيعه، والموضوعات البديعة، مع كثرة العلم ووجازة النظم، حتى استحقوا لذلك نشر علمهم، وإظهار إرثهم، وحفظ أصلهم، احترامًا وتقديرًا، ومعرفة لأهل الفضل فضلهم، فلا نغمطهم جهدهم؛ ولا نيد نفسهم الذي استنفذوه في سبيل وصول إرث؛ من سلك سبيله أوصله الجنة؛ كما أخبر بذلك نبى الرحمة ﷺ .

ومن سبل غمط¹ أهل العلم ممن سبقنا حقهم، ووأدهم² جهدهم؛ هو تركنا لأسفارهم بين طيات الخشب، ينخرها الدود حال كسادها في رطوبة وظلمة، حتى ينعدم وجودها؛ بعد إفناء أصحابها لأعمارهم في سبيل إيصالها إلينا.

1 - غمط النعمة والعافية، بالكسر، يغمطها غمطًا: لم يشكرها، وغمط عيشه وغمطه، بالفتح أيضًا، يغمطه غمطًا، بالتسكين فهما: بطره وحقره. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي (المتوفى: 711هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ، عدد الأجزاء: 15. مادة (غمط) .

2 - وأد ابنته بئدها وأذا: دفنها في القبر وهي حية. لسان العرب، ابن منظور. مادة (واد).



غير أنه من منة الله سبحانه وتعالى علينا؛ إضافة إلى ما ذكرناه مسبقاً؛ أن سخر الله تبارك وتعالى لهذه المخطوطات التي تعد إرث رسول الله ﷺ من كتبها بماء التبر¹؛ حتى أضحت تاجاً تُزين به المكاتب، ومحفلاً تجتمع فيه الأمم من كل حذب وصوب، وتتسابق؛ لتنتقي من المعارض ما تم إخراجها من ودائع العلماء؛ مما تم تذهيبه طباعةً وتحقيقاً، شرحاً وتفصيلاً، بياناً وتوضيحاً، حتى أصبح علم تحقيق المخطوطات ذا بوابة شامخة، لقصر منيف².

له كتبه وعلماؤه، وله أسسه وقواعده وضوابطه، حتى استقل لكثرة ما زخر به من إرث وارف³؛ استحق لأجله عقد المحاضرات، ونصب المناقشات، في الصروح والجامعات، إيفاء لحق أربابها، وطلباً لمزيد الأجر والمثوبة؛ يوم لا ينفع مال ولا بنون.

ومن كل ما سبق؛ يتجلى للقارئ الكريم أهمية هذا العلم السامي، الذي غني ويعني بإخراج إرث رسول الله ﷺ من لأواء⁴ الخفاء إلى صراحة التلقي، سعياً في رفع الجهل وبث العلم، وسلوكاً لسبيل الجنة بإذن الله تعالى.

وإذ نسير في ركب من يسعى لإدامة إحياء هذا التراث؛ فجدير بنا أن نبين فضل من سبقنا ممن كان لهم الفضل الأعظم – بعد فضل الله - في إحياء هذا العلم الباذخ الأجر، فكان لبعض المحققين قدم السبق في طرق هذا الباب، حتى زحرت المكتبة العربية الإسلامية بكل ما هو غال ونفيس، من تركات العلماء الريانيين.

أسباب اختيار الموضوع :

ولقد كان من الأسباب التي دعيتي لتحقيق هذا المخطوط الأسباب التالية:

- 1 - التبر: الذهب كله، وقيل: هو من الذهب والفضة وجميع جواهر الأرض من النحاس والصفير والشبه والزجاج وغير ذلك مما استخرج من المعدن قبل أن يصاغ ويستعمل. لسان العرب، ابن منظور، مادة (تبر).
- 2 - ناف الشيء نؤفاً: ارتفع وأشرف. لسان العرب، ابن منظور. مادة (نوف).
- 3 - أورف الظل وورف وورف إذا طال وامتد، والظل وارف أي واسع ممتد. لسان العرب، ابن منظور. مادة (ورف).
- 4 - اللأواء المشقة والشدة. لسان العرب، ابن منظور، مادة (اللأي).



- 1- مشاركة الباحثين في إخراج هذا المخطوط القيم إخراجاً علمياً.
- 2- قيمة الكتاب العلمية ، والوقوف على دقائق مسائله، مما يزيد في التحصيل وينمي الملكة الفقهية وكما قيل: "من لم يعرف الخلاف لم يشم أنفه الفقه".
- 3- وأخيراً أهمية نشر تراثنا الإسلامي الأصيل في هذا الوقت الذي تعالى فيه شعار الدعوات المغرضة للتشكيك فيه والتقليل من مكانته والنيل مما يعد تفریطاً بتأريخ أمتنا وعلومها وآدابها.

منهج التحقيق : لقد قسم العمل في التحقيق إلى قسمين :

1- العمل في النص :

لقد وجد أمامنا عمل قديم وصل إلينا منه نسختين، ولقد سرنا في تحقيق هذا النص وفق منهج محدد ومرسوم، حيث قمنا بجمع نسخ المخطوطة لهذا الكتاب وقارنا بينها، واتخذنا أوثقها أصلاً، و أقدمها نسخاً، وخلوها من السقط وقابلنا عليها النسخة الأخرى، وأشرنا إلى ما بينها من خلاف حيث وجد. والنسخة التي اتخذناها أصلاً رمزت لها بالحرف (أ)، وهي التي تحتفظ بها المكتبة الأزهرية - مصر والنسخة التي قابلنا بها وهي النسخة الثانية رمزنا لها بالحرف (ب)، وهي التي بمكتبة الملك عبدالعزيز - الرياض - السعودية فإذا حصل سقط كنا نضع قوسين أول السقط، وآخره، ونشير إليه في الحاشية .

كما عمدنا إلى المسائل الفقهية فبحثنا عن مظانها ، وارجعناها إلى أصولها في كل مذهب من المذاهب التي عرض لها المؤلف، و في كثير من الأحيان أثبت للمسألة الواحدة أكثر من مرجع بما فيها مرجعها الأصلي.

أما الأعلام التي جاء ذكرها فإننا بذلنا جهداً في سبيل البحث عنها ، و عن الترجمة لها من أوثق المصادر، والمراجع العربية.

كما قمنا بوضع علامة الترقيم، ولقد حاولنا أن نحافظ على النص، كما أراه مصنفه من دون أي تصحيح للمعنى ، فهذا ليس من شأن المحقق ، إلا إذا كان خطأً إملائيًا واضحًا كل الوضوح .

2 - عملنا في التعليقات:



لقد عرفنا بالأعلام ، و قد كلفنا ذلك وقتًا طويلاً ، إلا في المشاهير فلم نجد حاجة إلى التعريف بهم ، كالأئمة الأربعة لشهرتهم ومعرفة الناس لهم .

في أغلب الأحيان لم نكتفِ بذكر مرجع واحد، وإنما كنا حريصين على ذكر أكثر من مرجع.

كذلك ذكرنا فيه الفروقات بين النسخ ، وخرجنا فيه النصوص التي وردت بالنص ، فإن أسندها إلى علم من أعلام اللغة حاولنا أن نخرج هذا النص من كتابه إن كان مطبوعاً، وإلا ذكرنا بعض المراجع التي أوردت النص.

المناهج المتبعة في تحقيق المخطوط:

لقد استعنا بالمناهج الأربع:

المنهج التحليلي: في بيان آراء واختيارات المؤلف، وبيان ما ورد عليها.

المنهج الإستقرائي: وهو الذي استخدمناه بشكلٍ مباشرٍ أثناء عملنا في النص ذاته، لتخريج أقوال الفقهاء من مظانها في المسائل المذكورة في هذا النص، والانتفاء بتوثيقها في الهامش.

المنهج المقارن: وهذا استخدمناه بشكلٍ مباشرٍ أثناء المقارنة بين النسخ .

المنهج الوصفي: من خلال وصف النسخ استعنا بهذا المنهج ، وفي التنسيق لهذا الجزء من المخطوط لعرضه عرضاً متناسقاً يربط بين تقسماته وأجزائه.

وصف النسخ :

اعتمدنا في تحقيق الجزء المكلف به من هذا الكتاب على نسختين :

النسخة الأولى :

وقد رمزت لها بالحرف (أ) وتحتفظ بها المكتبة الأزهرية – في مصر تحت الرقم : خاص 846 – عام 815 ، و بآخره فوائد ، و المواضيع : الحج ، والعمرة، والوصف: 156 ورقة و في كل ورقة 25 سطر لغة المخطوط : عربي ، و نوع الخط : نسخ معتاد، المحتويات : كتب المتن باللون الأسود وعناوين الفصول والأبواب بالون الأحمر، و بأوله فهرس بالمحتويات و بآخره



مجموعة من الفوائد وأدعية و أذكار و مديح ، وأصل الكتاب للقاضي عز الدين بن الجماعة ت 676 هـ رتبه على 16 باب و هكذا اختصر، وقد اتخذتها أصلاً ؛ لأنها أنفس النسخ و أدقها ، و أقدمها ، وهي بخط نسخ جيد و واضح ، و أولها: بسم الله الرحمن الرحيم و به نستعين فهرست مختصر كتاب هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك للعلامة ابن الجماعة.

و آخرها : و الحمد لله وحده و صلى الله على من لا نبي بعده و على آله و صحبه و سلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين .

زمن الفراغ من جمع الكتاب و كتابته: كان الفراغ من جمع هذا المختصر يوم السبت 17 شوال 1099هـ و الفراغ من كتابته يوم الأحد على يد كاتبه 12 جمادي الأول من سنة 1118هـ كما ذكره في اللوحة 152 من المخطوط .

النسخة الثانية :

وقد رمزت لها بالحرف (ب) و تحتفظ بها مكتبة الملك عبد العزيز قسم المخطوطات بالرياض - السعودية. تحت الرقم : 922 ، و بآخره فوائد ، المواضيع : الحج ، و العمرة .

الوصف : 109 ورقة و في كل ورقة 23 سطر 22*16، و لغة المخطوط : عربي .

نوع الخط : نسخ معتاد

المحتويات: كتب المتن باللون الأسود و عناوين الفصول و الأبواب باللون الأحمر ، و بأوله فهرس بالمحتويات و بآخره مجموعة من الفوائد و أدعية و أذكار و مديح ، و أصل الكتاب للقاضي عز الدين بن الجماعة ت 676 هـ رتبه على 16 باب و هكذا اختصر .

و أولها : بسم الله الرحمن الرحيم و به نستعين فهرست مختصر كتاب هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك للعلامة ابن الجماعة...

و آخرها : و الحمد لله وحده و صلى الله على من لا نبي بعده و على آله و صحبه و سلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين و الحمد لله رب العالمين



زمن الفراغ من جمع الكتاب و كتابته (تاريخ النسخ) : كان الفراغ من جمع المختصر يوم السبت 17 شوال 1099 هـ .

و الفراغ من كتابته يوم الأحد على يد كاتبه 12 جمادي الأول من سنة 1159 هـ كما ذكره في اللوحتين 105، 106 من المخطوط .

هيكلية البحث :

يتكون هذا البحث من الآتي :

المقدمة وتشتمل على:

أولاً: أسباب اختيار الموضوع .

ثانياً: منهج التحقيق : لقد قسم العمل في التحقيق إلى قسمين :

1- العمل في النص .

2 - العمل في التعليقات.

ثالثاً: المناهج المتبعة في تحقيق المخطوط.

رابعاً: وصف نسخ المخطوط.

خامساً: هيكلية البحث.

ويتبع المقدمة التعريف بكتاب هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك عنوانه ، ومؤلفه : (اسمه، وطلبه للعلم، وأسماء بعض مشايخه، ونسبه، وتوليه لبعض المناصب التي منها قضاء القضاة، ثم طلبه للإقالة، وبعض ما نقل؛ مما قيل فيه من الثناء، وما ورد في وفاته)، ثم المبحث المراد تحقيقه وتحتة سبعة مطالب وهي على النحو التالي :

المطلب الأول: الطهارة

المطلب الثاني ستر العورة:

المطلب الثالث النية:

المطلب الرابع الترتيب:



المطلب الخامس استكمال سبع طوفات :

المطلب السادس الطواف داخل المسجد

المطلب السابع أن يكون الطواف خارج الحجر والشاذرون:

ويتبع المبحث المراد تحقيقه الخاتمة ، وقائمة المصادر والمراجع في البحث.

التعريف بكتاب هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك

ومن هذه الصناديق التي كانت مغلقة؛ حتى فتحها أهل الفضل بالترين تحقيقاً وتوصيفاً، فوصلتنا تنشد طلاب العلم والفقهاء، لتبث ما فيها من الذهب والفضة لأمة محمد ﷺ؛ كتاب هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك - وبإذن الله تعالى سأعرض لهذا الكتاب بشيء من التفصيل، حسب ما وقفت عليه من المعلومات الخاصة والعامّة.

عنوانه:

ذكر هذا الكتاب في خزانة التراث بعدة عناوين؛ وهي على الترتيب:

- هداية السالك في المناسك.
 - هداية السالك إلى معرفه المذاهب الأربعة في المناسك.
 - المناسك.
 - هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك.¹
- وقد ذكره محقق كتاب اللباب في الفقه الشافعي بواحد من العناوين السابقة، ولم يثبت سواه، وجعله في قائمة المصادر التي نهل منها ما أثبتته في تحقيقه، فذكره باسم: هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك.²

1 - خزانة التراث - فهرس مخطوطات، قام بإصداره مركز الملك فيصل، ج4، ص907.

2 - اللباب في الفقه الشافعي، أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم الضبي، أبو الحسن ابن المحاملي الشافعي (المتوفى: 415هـ)، المحقق: عبد الكريم بن صنيان العمري، الناشر: دار البخاري، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1416هـ، عدد الأجزاء: 1، ص467.



وكان كتاب ابن جماعة قد حقق مرتين على ما وقفت عليه، وفي كلتا المرتين أثبت محققوه اسمًا واحدًا، وهو ما أثبتته محقق كتاب اللباب- هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك.

وقبل ذلك كله، أثبتته صاحبه . ابن جماعة - بالاسم السابق نفسه في مقدمته، حيث صرح بذلك قائلاً: فألفت هذا الكتاب جامعًا لمذاهب الأئمة الأربعة...- ثم قال - : وسميته: هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك.¹

وأثبتته الشيخ العلامة: صالح بن فوزان الفوزان - حفظه الله تعالى - في تقديمه على الكتاب بالاسم السابق نفسه.²

فيتضح للقارئ - والله أعلم - أن هذا الاسم المتقدم هو أصح ما أثبت في تسمية هذا السفر، لا سيما وقد أثبتته مؤلفه في مقدمته عليه.

مؤلفه:

ورد في كتاب خزنة التراث في ثلاثة مواضع منه نسبة هذا الكتاب لصاحبه : عز الدين بن جماعة الكناني الشافعي.³

وأثبتته له أيضًا غير واحد من أهل التراجم ك أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي، حيث ذكر هذا الكتاب ضمن مصنفات ابن جماعة.⁴

1 - هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك، عز الدين بن جماعة الكناني الشافعي (ت 727هـ)، تحقيق: نور الدين عتر. الطبعة الأولى (1414هـ) . دار البشائر الإسلامية، ج1، ص2. ينظر أيضًا: هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك، عز الدين بن جماعة الكناني الشافعي (ت 727هـ)، تحقيق: صالح بن ناصر ابن صالح الخزيم، ج1، ص108.

2 - هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك، ابن جماعة الكناني الشافعي، تحقيق: صالح بن ناصر ابن صالح الخزيم، ج1، ص 89.

3 - خزنة التراث - فهرس مخطوطات، قام بإصداره: مركز الملك فيصل، ج44، ص 907/ ج99، ص991/ ج117، ص374.

4 - ذيل وفيات الأعيان المسمى «درة الحجال في أسماء الرجال»، أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي (960 - 1025 هـ)، المحقق: الدكتور محمد الأحمد أبو النور، الناشر: دار التراث



أيضاً أثبتته له صاحب كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حيث ذكر الكتاب ثم اسم مؤلفه، ثم ذكر طريقة ترتيبه له وعدد أبوابه.¹

أما عن اسمه ونسبه فأقول مستعينا بالله:

هو عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة. قاضي القضاة، عز الدين أبو عمر، مولده في سنة أربع وتسعين وستمائة بدمشق المحروسة، وربى في عز زائد، وسعد كثير، وديانة وتصوف وطلب للحديث.

طلبه للعلم، وفي أسماء بعض مشايخه:

كان لوالد عبد العزيز بن جماعة فضل عميم في بداية والده لطلب العلم، حيث رحل معه وابتدأ طلبه للعلم، طلب بنفسه وسمع الكثير، وارتحل من مصر إلى الشام، فسمع من

:

- أبي المعالي الأبرقوهي.
- وأبي الفضل أحمد بن هبة الله بن عساكر.
- وسمع على جده قاضي القضاة بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة.
- وسمع على القاضي محي الدين أبي المعالي يحيى بن فضل الله العمري كاتب السر بمصر والشام.
- ومن مشايخه نجم الدين عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن خلف بن راجح.
- وأبي نعيم بن الأسعردى.

(القاهرة) - المكتبة العتيقة (تونس)، الطبعة: الأولى، 1391 هـ - 1971 عدد الأجزاء: 3، ج3، ص125. في هامش الصفحة.

1 - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله، المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: 1067هـ)، الناشر: مكتبة المثنى - بغداد تاريخ النشر: 1941م، عدد الأجزاء: 6 (1)، 2 كشف الظنون، و3، 4 إيضاح المكنون، و5، 6 هداية العارفين، ج2، ص2030.



- وبدر الدين جنكلي بن محمد بن البابا بن خليل بن حسن بن جنكلي وغيرهم.
توليه لبعض المناصب التي منها قضاء القضاة، ثم طلبه للإقالة :

استقر القاضي عز الدين على وكالة بيت المال، وتدرّس زاوية الإمام الشافعي رضي الله عنه بمصر، وتدرّس الفقه والحديث بجامع طولون، وغير ذلك من الشرف والوظائف، ولم يزل إلى أن صرف قاضي القضاة جلال الدين فتولى هو قضاء القضاة بالديار المصرية في سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة، واستمر في عز ورفعة بيده قضاء القضاة والخطابة، واستمر يتقلد كل وقت من المنصب ويؤثر الانقطاع والعزلة ويطلب الإقالة؛ فلا يجاب، إلى شهر جمادى الأولى سنة ست وستين وسبعمائة دخل على نظام الملك الأمير الكبير مدبر المملكة وعزل نفسه وصمم على عدم العود.

بعض ما نقل: مما قيل فيه من الثناء:

قال عنه الإسني: نشأ في العلم والدين ومحبة أهل الخير، ودرس وأفتى وصنف تصانيف كثيرة حسنة، وولي القضاء فسار فيه سيرة حسنة، وكان حسن المحاضرة كثير الأدب، يقول الشعر الجيد ويكتب الخط الحسن السريع سليم الصدر محبباً لأهل العلم، وقال ابن حجر: وكان يدري أشياء عجيبة، رأته يجعل الكتاب في كفه ويقراً ما فيه من غير أن يكون شاهده.

وذكره الإسنائي في طبقاته وأثنى عليه، وذكر من حاله أشياء لم يذكرها غيره، ونص ما ذكره، بعد أن ذكر ترجمة لوالده القاضي بدر الدين بن جماعة: كان حسن المحاضرة، كثير الأدب، يقول الشعر الجيد، ويكتب الخط الحسن السريع، حافظاً للقرآن، سليم الصدر، محبباً لأهل العلم، يستقل عليهم الكثير، بخلاف والده، رحمهما الله تعالى، وكان شديد التصميم في الأمور التي تصل إليه مما يتعلق بتصرفه، وأما دفع الظلم عن الناس؛ من حواشي السلطان؛ فقليل الكلام فيه.

ما ورد في وفاته:

كان - رحمه الله - يقول: أشتي أن أموت بأحد الحرمين معزولاً عن القضاء فنال ما تمنى.



فحج وجاور بمكة إلى جمادى الأولى؛ توجه إلى زيارة النبي صلى الله عليه وسلم، وعاد إلى مكة، فأقام بها ثلاثة أيام معافى، ثم مرض فاستمر به المرض عشرة أيام؛ فتوفي في عاشر جمادى الآخرة سنة سبع وستين وسبعمائة بمكة ودفن في الحادي عشر.¹

واجبات الطواف.

أما الواجبات ومنها²

المطلب الأول: الطهارة

(1) الطهارة عن الحدث والنجس في البدن والثوب والمكان الذي يطؤه في طوافه، فمن طاف محدثاً أو عليه نجاسة غير معفو عنها، أو وطئ نجاسة عامداً أو ناسياً أو جاهلاً لم يصح طوافه عند الشافعية¹، وكذلك مذهب المالكية² والحنابلة³.

1 - ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: 771هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1413هـ، عدد الأجزاء: 10، ج10، ص79 // أيضاً: طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (المتوفى: 851هـ)، المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، 1407 هـ، عدد الأجزاء: 4، ج3، ص101 // وينظر أيضاً: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحفي بن أحمد بن محمد ابن العماد العسكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: 1089هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م، عدد الأجزاء: 11، ج9، ص46 // ينظر أيضاً: العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تقي الدين محمد بن أحمد الحسيني الفاسي المكي (المتوفى: 832 هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطان الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1998م، عدد الأجزاء: 7 (الأخير فهارس)، ج5، ص95. - وقد وقفت على تاريخ وفاته بعدة أقوال متباينة!، غير أنني أثرت نقل ما اعتمده السبكي في تاريخ وفاته.

2 - لعلها إشارة من المصنف إلى أنه لم يستوعبها كلها بالذكر، فقد ذكر منها سبعة، وما وقفت عليه منها في كتب المذهب ثمانية. ينظر منها: تحفة المحتاج في شرح المنهاج، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، عام النشر: 1357 هـ - 1983 م، عدد الأجزاء: 10، ج4، ص71. و المقدمة الحضرمية، عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر بإفضل الحضرمي السعدي المذحجي (المتوفى: 918هـ)، المحقق: ماجد الحموي، الناشر: الدار المتحدة - دمشق، الطبعة: الثانية، 1413، عدد الأجزاء: 1، 147.



إلا أن المشهور عند المالكية أن إزالة النجاسة واجبة مع الذكر، ساقطة مع النسيان والعجز⁴، وقال الحنابلة أنها تسقط بذلك، وبالجهل⁵.

وقال المغيرة¹ من أصحاب مالك: أنه لا تشترط الطهارة بل هي سنة، إن طاف محدثاً فعليه شاة، وإن طاف جنباً فعليه بدنة².

1 - قال الشافعي رحمه الله تعالى: (ولا يجزئ الطواف إلا بما تجزئ به الصلاة من الطهارة من الحدث وغسل النجس). قال الماوردي: (وهذا كما قال: الطهارة في الطواف واجبة. وهي شرط في صحة طهارة الأحداث وإزالة الأنجاس، فإن طاف محدثاً أو نجساً، لم يجزه) الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، وهو شرح مختصر المزني، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب الصري البغدادي، الشهير بالماوردي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى 1419هـ 1999م، عدد الأجزاء (19)، ج 4، ص 144.

2 - قال القاضي عبد الوهاب: (ولا يجزئ الطواف إلا بطهارة). المعونة على مذهب عالم المدينة «الإمام مالك بن أنس»، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي (المتوفى: 422هـ)، المحقق: حميش عبد الحق، الناشر: المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة، أصل الكتاب: رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، عدد الأجزاء: 3 (في ترقيم مسلسل واحد)، ص 571.

3 - قال صاحب المغني: (ويكون طاهراً في ثياب طاهرة يعني في الطواف؛ وذلك لأن الطهارة من الحدث والنجاسة والستارة وشرائط لصحة الطواف، في المشهور عن أحمد). المغني، ابن قدامة المقدسي، عدد الأجزاء 10، تاريخ النشر: 1388هـ، 1868م، ج 3، ص 343.

4 - قال الكشناوي: (وكذا يشترط في صحة الطواف طهارة الخبث على الذاكر القادر في ابتداء الطواف فقط، فلا إعادة على لم يعلم بها إلا بعد فراغه، ولا يبطل طواف من علم بها في أثنائه، بل يني على ما فعله بعد طرحها أو غسلها). أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في مذهب إمام الأئمة مالك، أبو بكر الكشناوي، الناشر: دار الفكر بيروت لبنان، الطبعة 2، عدد الأجزاء 3، ج 1، ص 463.

5 - قال ابن قدامة المقدسي: (فيمن طاف للزيارة ناسياً لطهارته حتى رجع، فحجه ماض، ولا شيء عليه، وهذا يدل على أنها تسقط بالنسيان) الكافي في فقه الإمام أحمد، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1414 هـ - 1994 م، عدد الأجزاء: 4، ج 1، ص 513. ولم أقف على سقوط الطهارة في الطواف بالجهل عند الحنابلة؛ رغم بحثي واطلاعي.



وقال الشافعية: إذا طاف الولي بغير المميز، فإن كانا غير متوضئين لم يصح الطواف، وكذا إذا كان الصبي متوضئاً والولي محدثاً³ وكذلك مذهب المالكية. وإن كان الولي متوضئاً والصبي محدثاً فوجهان، ومذهب مالك أنه يصح⁴. واختار جماعة من متأخري الشافعية المحققين العفو عن النجاسة التي عمت بها البلوى في موضع الطواف من جهة ذرق الطير¹ وغيره بأن ذلك مما يشق الاحتراز منه، فأشبهه العفو عن دم القمل والبراغيث وشبه ذلك².

1 - هو المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، (وقيل غير ذلك) سمع أباه وجماعة كهشام بن عروة وأبي الزناد ومالك وغيرهم، وروى عنه جماعة كمصعب بن عبد الله وأبي مصعب الزبيري وغيرهما، قال يحيى: هو ثقة وكان مدار الفتوى في زمان مالك على المغيرة ومحمد بن دينار، وكان لمالك مجلس يقعد فيه وإلى جانبه المغيرة لا يجلس فيه سواه وإن غاب المغيرة، كان فقيه المدينة بعد مالك وله كتب فقه قليلة في أيدي الناس، مولده سنة أربع وعشرين ومائة وتوفي سنة ثمان وثمانين وقيل في صفر يوم الأربعاء لسبع خلون منه سنة ست وثمانين ومائة. (الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمرى (المتوفى: 799هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدى أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، عدد الأجزاء: 2، ج2، ص343/344.

2 - ورد بنصه في: الذخيرة، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: 684هـ)، المحقق: جزء 1، 8، 13: محمد حجي، جزء 2، 6: سعيد أعراب، جزء 3-5، 7، 9 - 12: محمد بوخبزة. الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، 1994 م، عدد الأجزاء: 14 - 13 ومجلد للفهارس، ج3، ص238.

3 - رغم بحثي في عديد من كتب المذهب الشافعي إلا أنني لم أجد ما حكاه المصنف، وإنما وجدت حكم الطواف بالصبي مميزاً أو غير مميز، دون التطرق لمسألة وضوئه من عدمه .

4 - بحثت في العديد من كتب المالكية والكتب المقارنة فلم أجده حسب اطلاعي والله أعلم.



وقد سئل أبو زيد المروزي³ عن مسألة من هذا القبيل فأفتى بالعفو، وقال: إذا ضاق الأمر اتسع¹. وما زال محل الطواف على هذا، ولم ينقل أن النبي ﷺ ولا من يقتدى به بعده ألزموا أحدا بإعادة الطواف لذلك.

1 - ذرق الطائر : خرؤه، تقول: ذرق الطائر يذرق، ويذرق ذرقا. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منطور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: 711هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة -1414 هـ، عدد الأجزاء: 15، مادة (ذرق).

2 - قال صاحب تحفة المحتاج: (نعم يعفى أيام الموسم وغيرها عما يشق الاحتراز عنه في المطاف من نجاسة الطيور وغيرها إن لم يتعمد المشي عليها ولم تكن رطوبة فيها). تحفة المحتاج في شرح المنهاج، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، ج 4 ، ص 72. وينظر أيضا: المجموع شرح المهذب، المجموع شرح المهذب ((مع تكملة السبكي و المطيعي)) المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، الناشر: دار الفكر، لم تذكر الطبعة، ج 8 ، ص 15.

3 - هو الشيخ الإمام الجليل شيخ الإسلام المفتي، القدوة، الزاهد، شيخ الشافعية محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد الفاشاني ... راوي (صحيح البخاري) عن الفريري، مولده سنة إحدى وثلاثمائة، ... كان ممن أجمع الناس على زهده وورعه وكثرة علمه وجلالته في العلم والدين، قال الحاكم: كان أحد أئمة المسلمين ومن أحفظ الناس لمذهب الشافعي... توفي الشيخ أبو زيد... في يوم الخميس الثالث عشر رجب سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، وينظر: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: 771هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1413هـ، عدد الأجزاء: 10، ج 3 ، ص 71 – 76. وينظر أيضا: سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن قايماز الذهبي (المتوفى : 748هـ)، المحقق : مجموعة من



وعند الحنابلة أن روث ما يؤكل لحمه طاهر²، ومذهب الحنفية أن الطهارة عن الحدث، والجنابة والحيض والنفاس ليست بشرط لجواز الطواف وليست بفرض؛ بل هي واجبة، فإذا طاف للقدوم محدثاً فعليه صدقة، وإن كان جنباً فعليه أن يعيد، فإن لم يعد فعليه دم³.

وقال صاحب الغاية: (إن الظاهر وجوب الصدقة فيه)⁴.

المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، 1405 هـ / 1985 م، عدد الأجزاء: 25 (23 ومجلدان فهارس) ج 16، ص 313.

1 - ذكر بنصه في: المجموع شرح المهذب، النووي، ج 8، ص 15.

2 - قال ابن قدامة: (وبول ما يؤكل لحمه وروثه طاهر)، المغني، ابن قدامة المقدسي، ج 2، ص 65. وينظر أيضاً: الشرح الكبير على متن المقنع، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعلي الحنبلي، أبو الفرج، شمس الدين (المتوفى: 682هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، ج 1، ص 307.

3 - قال صاحب المبسوط: (والحاصل أنه يبني المسائل بعد هذا على أصل، وهو أن طواف المحدث معتد به عندنا، ولكن الأفضل أن يعيده، وإن لم يعده فعليه دم). المبسوط، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: 483هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: 1414 هـ - 1993 م، عدد الأجزاء: 30، ج 4، ص 38. وقال صاحب التجريد: (إنها واجبة، (أي الطهارة) ولا يجزئ إلا بها لكنها ليست بشرط) التجريد، أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوري (المتوفى: 428 هـ)، المحقق: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية: أ. د محمد أحمد سراج. أ. د علي جمعة محمد، الناشر: دار السلام - القاهرة، الطبعة: الثانية، 1427 هـ - 2006 م، عدد ج: 12، ج 4، ص 1852.

4 - لم أعثر عليه حسب اطلاعي وبحثي.



وإذا طاف للإفاضة محدثًا أو جنبًا يجزيه، ويتحلل به عن النساء، ثم إن أكمله أو طاف أكثره جنبًا؛ فما دام بمكة يجب عليه إعادته، فإن لم يعده لزمته بدنة، وإن أكمله أو طاف أكثره محدثًا يستحب إعادته، فإن لم يعده لزمته شاة، ثم إن أعاده متطهرًا فينظر: إن أعاد ما طاف محدثًا فلا دم عليه، وإن أعاده بعد أيام النحر، وإن أعاد ما طافه جنبًا في أيام النحر فلا شيء عليه، وإن كانت الإعادة بعد أيام النحر، فيجب عليه دم عند أبي حنيفة بالتأخير¹.

وإذا رجع إلى أهله وقد طاف جنبًا فليعد إلى طوافه طاهرًا بإحرام جديد، فإن لم يعد وبعث بدنه جاز، والأفضل العود عند صاحب الهداية².

وليحذر الطائف من ملامسة النساء ومزاحمتن، فإن لمس أحدهما بشرة الآخر انتقض وضوء اللامس وكذا وضوء الملموس على الراجح عند الشافعية، لكن إذا كانت الملموسة ممن يحرم نكاحها على التأبيد فلا ينتقض وضوء واحد منهما ولو كان بشهوة.

على الأصح عندهم، وكذا لا ينتقض الوضوء بلمس الصغيرة والصغير اللذين لم يبلغا حدًا يُشتهيان فيه ولا بلمس الشعر أو الظفر أو السن¹. وعند الحنفية أن لمس المرأة لا

1 - قال الزيلعي: (وإن أعاده بعد أيام النحر لزمه الدم عند أبي حنيفة بالتأخير على ما عرف من مذهبه) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلي، عثمان بن علي بن محجن الباري، فخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى: 743 هـ)، الحاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشلي (المتوفى: 1021 هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1313 هـ، ج 2، ص 59. ينظر أيضًا: البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: 970 هـ)، ج 3، ص 20، وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد 1138 هـ)، وبالحاشية: منحة الخالق لابن عابدين الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: 8.

2 - قال صاحب الهداية: (ولو رجع إلى أهله وقد طافه جنبًا عليه أن يعود لأن النقص كثير فيؤمر بالعود استدراكًا له، ويعود بإحرام جديد وإن لم يعد وبعث بدنة أجزاءه؛ لما بينا أنه جابر له إلا أن الأفضل هو العود) الهداية في شرح بداية المبتدي، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (المتوفى: 593 هـ)، المحقق: | طلال يوسف، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، عدد الأجزاء: 4، ج 1، ص 162.



ينقض الوضوء² ، وعند المالكية كما قال ابن الحاجب³ : أنه ينتقض الوضوء بلمس الملتدّ بلمسها عادة، فلا أثر لمحرم ، ولا الصغيرة لا تشتهي فإن وجدها باتفاق قصد اللذة أم لم

1 - قال صاحب التدريب في سياق متري ما يترتب عليه حدث أصغر (حصول اللمس بين بشرتي الرجل والمرأة اللذين لا محرمة بينهما، ومما في خطبة الشهوة لقوله تعالى: {أولامستم النساء} ، ولا أزل للمس السن والشعر والظفر ولا العضو الميان ولا المحزم ولا الصغيرة التي لا تشتهي وينتقض اللامس والملموس) . انتهى . التدريب في الفقه الشافعي المسعى بـ «تدريب المبتدي وتهذيب المنتهي»، ومعه «تمتة التدريب» لعلم الدين صالح بن الشيخ سراج الدين البلقيني - رحمه الله سراج الدين أبي حفص عمر بن رسلان البلقيني الشافعي، حققه وعلق عليه أبو يعقوب نشأت بن كمال المصري الناشر: دار القبلتين، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1433 عدد الأجزاء: 4، ج 1 ، ص 93، وينظر أيضا للمسألة بشكل موسع مع ذكر خلافات لا يسعها المقام في المجموع شرح المهذب ، النووي ، ج 2، ص 23.

2 - قال القدوري: (قال أصحابنا: لمس الرجل للمرأة لا يجب فيه الوضوء) التجريد القدوري، ج 1، ص 171.

3 - هو الشيخ الإمام العلامة المقرئ الأصولي الفقيه النحوي جمال الدين الأئمة والملة والدين أبو عمرو عثمان بن عمر ابن أبي بكر بن يونس الكردي، الدويني الأصل الإسناي المولد المالكي ، خاتمة الأئمة المبرزين الأخيار العلامة المتبحر إمام التحقيق وفارس الإتقان والتدقيق كان ركناً من أركان الدين علماً وعملاً له التصانيف البالغة غاية التحقيق والإجادة، ولد سنة سبعين وخمس مئة أو سنة إحدى اشتغل أبو عمرو بالقاهرة، وحفظ القرآن، وأخذ بعض القراءات عن الشاطبي....، وتخرج به الأصحاب... قيل عنه هو فقيه مفت، مناظر، توفي في السادس والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وست مائة. يُنظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية محمد بن محمد بن علي بن سالم مخلوف (المتوفى: 1360هـ) علق عليه: عبد المجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2003م، عدد الأجزاء: 2 أيضاً: أعلام النبلاء، الذهبي، 23 ، ص 264 265 .



يقصدها، وإن قصد ولم يجد فكذلك على المنصوص، وإن لم يقصد ولم يجد لم ينتقض وأن الحائل الخفيف لا يمنع؛ وفي غيره قولان¹.

وفي التهذيب إطلاق القول بانتقاض الوضوء إذا لمس للذة من فوق الثوب². وعند الحنابلة أن لمس المرأة ينتقض الوضوء إذا كان بشهوة، وإن في الملموس بقية الشهوة روايتين³.

المطلب الثاني ستر العورة:

1 - ورد بنصه في التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، خليل بن إسحاق بن موسى المالكي المصري والمتسوق: 776هـ)، المحقق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، الناشر: مركز نجويه للمخطوطات وخدمة التراث الطبعة الأولى، 1429هـ - 2008م، عدد الأجزاء: 8 ، ج 1، ص 153 - إل - 156 .

2 - قال فيه: (وإذا من أحد الزوجين صاحبه للذة من فوق الثوب أو (من) تحته، أو قبله على غير القم فعليه الوضوء) التهذيب في اختصار المدونة خلف بن أبي القاسم محمد، الأردني القيرواني، أبو سعيد ابن البرادعي المالكي (المتوفى: 372هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور محمد الأمين الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الطبعة: الأولى، 1423هـ - 2002. عدد الأجزاء: 4 ج 1 ، ص 180.

3 - قال الأمين الشنقيطي في سياق شرحه لنواقض الوضوء ({ومسه امرأة بشهوة } : معناه أن من نواقض الوضوء أن يمس الرجل المرأة بشهوة ...) ثم قال ({ولا ملموس ، بدنه ولو وجد منه شهوة } : أي أن النقض يختص باللامس دون الملموس فالمرأة على هذا لا ينتقض وضوؤها إذا لمسها الرجل، وقوله (ولو) إشارة إلى وجود القول المخالف، وهو الذي يقول بنقض وضوء الملموس بشرط أن تجد المرأة الملموسة (الشهوة). شرح زاد المستقنع في اختصار المقنع (كتاب الطهارة)، محمد بن محمد المختار الشنقيطي، الناشر: الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء - الإدارة العامة لمراجعة المطبوعات الدينية، الرياض - للمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1428 هـ - 2007 عدد الأجزاء: 1. ص 256/251.



ومنها ستر العورة للرجال والنساء، حتى لو ظهرت شعرة من شعر رأس الحرة وظفر من رجلها لم يصح طوافها¹، وإذا طافت هكذا في حج أو عمرة طواف الركن ورجعت فقد رجعت بغير حج ولا عمرة، فينبغي أن تلبس جورباً أو نحوه لتستر رجلها، وتحفظ طوافها. وعند الحنفية أن ستر العورة ليس بشرط للجواز، وليس بفرض لكنه واجب، فلو طاف مكشوف العورة أعاد الطواف ما دام بمكة، فإن لم يعد فعليه دم²، هذا في طواف الإفاضة والوداع. أما طواف التطوع فقال محمد³: أحب إليّ أن يعيد ما دام بمكة، وإن رجع إلى أهله فعليه

1 - قال صاحب التحفة: (ولو تنجس ثوبه أو بدنه أو مطافه بما لا يعفى عنه أو انكشف شيء من عورته كأن بدا شيء من شعر رأس الحرة أو ظفر من رجلها لم يصح المفعول بعد) تحفة المحتاج في شرح المنهاج، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، ج4، ص75.

2 - قال الكاساني: (وأما ستر العورة فهو مثل الطهارة عن الحدث والجنابة أي إنه ليس بشرط الجواز، وليس بفرض، لكنه واجب عندنا حتى لو طاف عربانا فعليه الإعادة ما دام بمكة فإن رجع إلى أهله فعليه الدم) بدائع - الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: 587هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية 1406هـ - 1986م، عدد الأجزاء: 7، ج2، ص 129. ينظر أيضاً: المبسوط، السرخسي، ج4، ص39.

3 - هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشيباني صاحب أبي حنيفة وإمام أهل الرأي، ولد سنة اثنتين وثلاثين ومائة ونشأ بالكوفة، رافق أبا حنيفة وعنه أخذ الفقه ثم عن أبي يوسف، وروى عن مالك وغيره، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة فيمن نشره لم أقف على تاريخ وفاته. ينظر: تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م، عدد الأجزاء: 16، ج2، ص 561 الجواهر المضوية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى: 775هـ)، الناشر: مير محمد كتب خانه - كراتشي، عدد الأجزاء: 2، ج1، ص 526.



صدقة¹ ومذهب المالكية كمذهب الشافعية غير أنهم قالوا إن المرأة الحرة لو وصلت مكشوفة الرأس أو الأطراف أو الصدر أعادت في الوقت خاصة، والإعادة في الوقت على قاعدتهم لا تكون إلا استحباباً².

ومذهب الحنابلة أن الستارة من شروط الطواف، وأنه إن طاف مكشوف العورة لم يجزيه طوافه، وأن الستارة المشترطة هنا هي المشترطة في الصلاة حتى ستر المنكب³، وعورة الرجل، والأمة ما بين السرة والركبة على الصحيح عند الشافعية⁴ ومذهب المالكية أن

1 - نقل الكاساني بعد قوله: (فأما الطهارة عن الحدث والجنابة والحيض والنفاس فليست بشرط لجواز الطواف، وليست بفرض عندنا بل واجبة حتى يجوز الطواف بدونها) نقل عن محمد بن الحسن ما نصه (ومن طاف تطوعاً على شيء من هذه الوجوه فاحب إلينا إن كان بمكة أن يعيد الطواف، وإن كان قد صدقة). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني، ج 2، ص 129 - 130.

2 - نقل الخطاب ما نصه: (قال ابن معلى وظاهر مذهبنا في هذه المسألة صحة حجها؛ لأن مالكا قال في المدونة: إذا وصلت الحرة بإدابة الشعر أو الوجه أو الصدر أو ظهور قدمين أعادت في الوقت والإعادة إنما هي من باب الاستحباب إن كانت بمكة أو حيث يمكنها الإعادة فلتعد على جهة الاستحباب انتهى) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالخطاب الرعييني المالكي (المتوفى: 954هـ، الناشر: دار الفكر، الطبعة: رجع إلى أهله فعليه الثالثة، 1412هـ - 1992م، عدد الأجزاء: 6، ج 3، ص 68.

3 - قال ابن قدامة (ويكون طاهراً في ثياب طاهرة يعني في الطواف وذلك لأن الطهارة من الحدث والنجاسة والستارة شرائط لصحة الطواف ... ولأنها عبادة متعلقة بالبيت فكانت الطهارة والستارة فيما شرطاً كالصلاة) المغني، ابن قدامة، ج 3، ص 343 - 344 ويُنظر أيضاً: الشرح الممتع على زاد المستقنع محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى 1421هـ)، دار النشر: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1428هـ، عدد الأجزاء: 15، ج 7، ص 258.

4 - قال صاحب المجموع: (وعورة الرجل ما بين السرة والركبة والسرة والركبة ليسا من العورة... وأما الأمة ففيها وجهان... الثاني وهو المذهب أن عورتها ما بين السرة والركبة). المجموع شرح المذهب، النووي، ج 3،



عورة الرجل سواتاه وفخذه¹، والأمة كالرجل وأكد²، فلو صليا مكشوف في الفخذين أعادت الأمة في الوقت دون الرجل³، ومذهبهم في عورة الحرة كمذهب الشافعي⁴.

ومذهب الحنابلة في عورة الرجل كمذهب الشافعية⁵.

وما يظهر من الأمة غالبًا ليس بعورة، وما بين السرة والركبة عورة، وفيما عدا ذلك روايتان رجح كل منهما مرجحون¹، وعورة الحرة جميع بدنها إلا الوجه، وفي الكفين روايتين

ص 167. ينظر أيضًا: روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت دمشق عمان الطبعة الثالثة، 1412هـ / 1991م، عدد الأجزاء: 12 الجزء 12، ص 282-283.

1 - أما عورة الرجل فعلى تفصيل في المذهب لم يذكره المصنف، والذي حكاه المواق عن جمهور المالكية قائلًا: (جمهورنا: عورة الرجل ما بين سرتة وركبتيه السواتان، مثقلها، وإلى سرتة وركبتيه مخففها وصح عياض: هذا وصح بخروج السرة والركبة ابن القطان وهذا هو الأظهر لقول مالك: يجوز أن يأتزر الرجل تحت سرتة) التاج والإكليل لمختصر خليل، محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي (المتوفى: 897هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1994م، عدد الأجزاء: 8، ج 2، ص 180.

2 - وحكى المواق أيضا عن ابن رشد في عورة الأمة قائلًا: (الأمة حكمها فيما يجوز لها أن تصلي فيه حكم الرجل إلا في وجوب ستر فخذه؛ إذ لا خلاف أن الفخذ من المرأة عورة). المصدر السابق.

3 - نقل المواق عن أهل المذهب قوله تعيد الصلاة لكشف فخذيها لا الرجل المصدر السابق.

4 - قال القاضي عبد الوهاب: الحرة جميع بدنها عورة إلا الوجه والكفين، فيجب عليها ستر جميعه إلا قدر ما ذكرناه). المعونة على مذهب عالم المدينة الإمام مالك بن أنس»، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي (المتوفى: 422هـ)، ص 228، وكان هذا مطابقا لرأي الشافعي في الأم حيث قال: (وعلى المرأة أن تغطي في الصلاة كل بدنها ما عدا كفيها ووجهها) الأم، الشافعي أبو عبد بن إدريس بن العباس بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ)، الناشر: دار المعرفة بيروت، الطبعة: بدون طبعة، سنة النشر: 1410هـ / 1990م، عدد الأجزاء: 8، ج 1، ص 109.

5 - قال المرادوي في الإنصاف (الصحيح من المذهب أن عورة الرجل ما بين السرة والركبة) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى: 885هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية - بدون تاريخ عدد الأجزاء: 12، ج 1، ص 449.



² ، ولو طاف المحرم لابسًا المخيط من عذر صرح طوافه كالصلاة في الحرير قاله الشافعية³ ، وعند الحنفية والمالكية أنه تصح الصلاة في الحرير خلافًا للحنابلة⁴ .

المطلب الثالث النِّيَّة:

(3) ومنها النية، فإن كان في حج أو عمرة فلا يصح إلا بالنية؛ كما قال الشافعية،¹ والحنابلة² ، وإن كان في حج أو عمرة فيستحب أن ينوي الطواف على أصح الوجهين عند الشافعية³ .

1 - ذكر المصنف أن في عورة الأمة وجهين (وهو يعني ما عليه مذهب الشافعية) والصحيح الذي وقفت عليه هو ثلاثة أوجه، وإن كان الصحيح منها مذهب واحد، ومما وقفت عليه في ذلك: وأما الأمة ففيها ثلاثة أوجه أصحها عند الأصحاب عورتها كعورة الرجل المجموع شرح المهذب، النووي، ج 3، ص 168. ينظر أيضًا: البيان في مذهب الإمام الشافعي أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليميني الشافعي (المتوفى: 558 هـ)، المحقق: قاسم محمد النوري الناشر: دار المنهاج - جدة، الطبعة: الأولى، 1421هـ - 2000 ، الأجزاء: 13، ج2، ص119.

2 - لم أعر عليه حسب اطلاعي وبحثي، وإنما عثرت على روايتين في أخصم القدمين دون الكفين.

3 - ما يجب التنبيه عليه مما لم يذكره المصنف هو وجوب الفدية على من ليس المخيط ولو لعذر، وذلك حسب ما ورد في مذهب الشافعية قال النووي في المجموع إذا احتاج إلى ستر رأسه أو لبس المخيط لعذر كحجر أو برد أو مداواة أو احتاجت المرأة إلى ستر الوجه جاز الستر ووجبت الفدية لقوله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية). المجموع شرح المهذب، النووي، ج 7، ص 259.

4 - أهمل المصنف ذكر اشتراط الضرورة الجواز لبس الحرير في الصلاة عند الحنفية والمالكية، وهو ما دلت عليه نصوصهم قال الطحطاوي الحنفي وتكره في الثوب الحرير إلا إذا لم يجد غيره، إذ كل منهما حق الله تعالى، والصلاة في الثوب الحرير أخف منها عرباناً) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي الحنفي - توفي 1231هـ، المحقق: محمد عبد العزيز الخالدي الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأول 1418هـ - 1997م، عدد الأجزاء: 1، ص 358 ومن المالكية قال القاضي عبد الوهاب: (وإن دعت ضرورة إلى لبس الحرير جاز) المعونة، القاضي عبد الوهاب، ص 1719. أما عن الحنابلة، فلم يروا بالجواز؛ وإن حكموا بصحة الصلاة، فقد قال صاحب الشرح الممتع: (فإذا صلى بثوب محرم فصلاته صحيحة لكنه أثم؛ لأنه متلبس بثوب محرم). الشرح الممتع على زاد المستقنع، ابن العثيمين، ج2، ص 155.



وفي المبسوط، وغيره من كتب الحنفية أن أصل النية شرط في صحة الطواف دون التعيين، حتى لو لم ينو أصلاً بأن طاف هارياً من سبع أو طالباً لغريم لم يجز⁴.

ولو نفر النفر الأول فطاف وهو لا يعين طوافاً! يقع عن طواف الإفاضة، وكذا لو نوى تطوعاً يقع عن طواف الإفاضة، وكذلك كل طواف واجب أو سنة يقع في وقته فإنما يقع عن ما يستحقه الوقت، وهو الذي انعقد عليه الإحرام دون غيره، سواء أعينه بالنية أم لم

1 - مما يجدر الإشارة إليه أن هذا الأمر فيه خلاف داخل المذهب لم ينو عليه المصنف ، والصحيح أن النية ليست بواجبة للطواف، كما نقله غير واحد على تفصيل واسع في المذهب، قال صاحب روضة الطالبين : (الواجب السابغ: يختلف فيه، وهو النية وفي وجوبها في الطواف وجهان أصبحهما لا تجب لأن نية الحج تشملها) روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ج 3، ص 83 ، وقال صاحب المجموع بعد بيانه أن هناك أوجه ثلاثة في حكم النية في الطواف ((أحدها) لا يفتقر شيء منها (أي أعمال الحج) إلى نية، لأن نية الحج تشملها كلها ... ثم قال عقب ذكره لبقية الأوجه (والصحيح من هذه الأوجه هو الأول، ولم يذكر الجمهور غيره؛ إلا الوجه الضعيف في إيجاب نية الطواف المجموع شرح المذهب، النووي، ج8، ص 17، ومن الشافعية من فرق بين طوافي الحج والعمرة وغيرهما من طواف النذر والنقل، فلم يشترط النية للحج والعمرة دون ما سواهما، نقل ذلك النووي بعض أهل المذهب. المصدر السابق، ج8، ص 16، وينظر أيضاً: البيان في مذهب الإمام الشافعي، العمراني، ج4، ص277.

2 - (ويشترط لصحة الطواف ثلاثة عشر شيئاً الإسلام والعقل والنية ...)، الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، موسى أحمد بن بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجواوي المقدسي، ثم الصالحي، شرف الدين، أبو النجا (المتوفى: 968هـ)، المحقق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي، الناشر: دار المعرفة بيروت - لبنان، عدد الأجزاء: 4، ج1،

ص 383، ينظر أيضاً: دليل الطالب لنيل المطالب، مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (المتوفى: 1033هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفارياي، الناشر: دار طبية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، 1425هـ/ 2004م، عدد الأجزاء: 1، ص 109.

3 - ذكر مصدره سابقاً في اشتراط النية للطواف عندهم.

4 - لم أجد في المبسوط، وإنما ورد بنص المصنف في : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني، ج2، ص 128.



يعين، ويقع الأول عن الأول وإن عين الثاني لا يعمل بنيته في تقديمه على الأول¹ ، وقال المالكية: أنه لو طاف تطوعًا أو طاف الوداع وعليه طواف الإفاضة أجزاءه عن طواف الإفاضة² ، وعند الحنابلة أن الطواف في الحج ، والعمرة لا بد فيه من النية للطواف، وأنه إن كان فرضًا فلا بد من نية الطواف للفرض³.

المطلب الرابع الترتيب:

(4) ومنها الترتيب، وهو أن يبتدئ من الحجر الأسود محاذيًا جميعه، فيمر بجميع بدنه على جميع الحجر، وذلك بأن يستقبل البيت ويقف على جانب الحجر الذي إلى جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه، ويصير منكبه الأيمن عند طرف الحجر، وينوي الطواف لله تعالى كما تقدم، ثم يطوف ، والبيت الشريف عن يساره حتى ينتهي إلى محاذاة الحجر الأسود بجميع بدنه، فيجعل ذلك أول طوافه ، ويلغو ما قبله، ولو طاف معكوسًا فجعل البيت عن يمينه ، ومر من الحجر الأسود إلى ناحية الركن اليماني لم يصح طوافه⁴.

وليس عند الحنفية الابتداء من الحجر الأسود من شرائط الجواز، بل هو سنة في ظاهر الرواية كما قال صاحب البديع، حتى لو ابتدأ من غير الحجر الأسود أجزاءه مع الكراهة ولو جعل البيت عن يمينه وطاف معكوسًا أجزاءه⁵ ، ولا يشترط عند المالكية محاذاة الحجر

1 - لم أجده رغم بحثي واطلاعي.

2 - قال القرافي: (ومن نسي الإفاضة وقد طاف للوداع أجزاءه الذخيرة، القرافي، ج 3، ص 272).

3 - قال الشيخ ابن العثيمين في سياق الحديث عن النية في الطواف وأنه يجب أن ينوبه فرضًا، فلو نوى مجرد الطواف دون أن يستحضر أنه فرض لم يصح الشرح الصوتي لزاد المستقنع، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: الأجزاء: 2، هذا الكتاب تفرغ مكتوب لشرحين صوتيين للعلامة ابن عثيمين - رحمه الله - على زاد المستقنع، ج2، ص 496. ويمكن الرجوع للهامش 2 في صفحة 11 من البحث.

4 - ورد هكذا : مع شيء من التوسع والتفصيل في سياق سرد واجبات الطواف في المجموع شرح المذهب بنص المصنف النووي، ج 8 - ص 14 و 32، وينظر أيضا البيان في مذهب الإمام الشافعي، العمراني، ج4، ص 288 .

5 - لم أجد كتاب للحنفية باسم البديع، والصحيح الذي ذكره صاحب الهداية هو (البدائع، أي بدائع الصنائع) وهو من أهم كتب الحنفية، هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك، عبد العزيز بن محمد



في ابتداء الطواف بشيء من بدنه، بل الواجب كما قال ابن الحاجب أن يبتدئ من الحجر، وإن يجعل البيت عن يساره، فلو ابتدأ بغير الحجر لم يعتد بتلك الطوفة حتى ينتهي إلى الحجر فمنه يبتدئ الحساب¹.

المطلب الخامس استكمال . سبع طوفات:

(5) ومنها استكمال سبع طوفات تامة، كل واحدة من الحَجَرِ إلى الحجر، على ما بيناه، فلو نقص عن ذلك لم يكمل له الطواف².

والمرجح عند الحنفية أنّ الركن في الطواف أربع طوفات، يختم كل طوفة بالمكان الذي بدأ منه، وما زاد عليها واجب لتتمة الركن، فمن ترك أربع طوفات كمن ترك الطواف كله³.

وعند المالكية من واجبات الطواف استكمال سبع ،طوفات كل واحدة منها من الحجر إلى الحجر⁴.

بن إبراهيم بن جماعة الكناني (767هـ)، ص 931 ، وقد ورد ما ذكره المصنف بنصه في بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني، ج2، ص 130.

1 - الذخيرة، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: 684هـ)، ج3، ص 240. غير أني لم أقف على نسبه لابن الحاجب، وإنما وقفت على نسبه لابن الجلاب.

2 - قال النووي: (فشرط الطواف أن يكون سبع طوفات كل مرة من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود، ولو بقيت خطوة من السبع لم يحسب طوافه) المجموع شرح المهذب، النووي، ج8، ص 21.

3 - قال فخر الدين الزيلعي: (وكذا إذا طاف منه أربعة أشواط حل له النساء؛ لأنها هي الركن وما زاد واجب ينجر بالدم، وهو الصحيح) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الكلي، فخر الدين الزيلعي الحنفي، ج2، ص33.

4 - قال العدوي المالكي في سياق سرده لواجبات الطواف بعد قول المصنف: (أن يطوف (سبعة أطواف) جمع طوف وهو الشوط، وذلك من الحجر إلى الحجر) قال العدوي (فإن نقص منها شوطاً أو بعضه ولو شكاً من الطواف الركني رجع له) حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني أبو الحسن علي بن أحمد بن مكرم الصعبي العدوي(المتوفى: 1189هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: 1414هـ - 1994م، عدد الأجزاء: 2، ج 1، ص 530.



ومذهب الحنابلة وجوب استكمال سبع طوفات من الحجر إلى الحجر كما تقدم بيانه، فإذا بلغ الحجر فقد تمت له طوفة، ويكون الحجر داخلاً في طوافه، فإن ترك شيئاً من السابعة لم يجزيه¹.

ومذهبهم في مسألة الشك في العدد كمذهب الشافعية².

المطلب السادس الطواف داخل المسجد:

(6) ومنها أن يكون الطواف في المسجد، فلا يضر الحائل بين الطواف والبيت كقبة زمزم والسوار، ويجوز في آخرباب المسجد وأروقته، وعلى سطح المسجد إذا كان البيت أرفع بناءً، كهياة اليوم³، قال الرافعي⁴ فإن جعل سقف المسجد أعلى فقد ذكر في العدة أنه لا يجوز

1 - قال ابن قدامة في الشرح الكبير: (والمشترط لصحة الطواف تسعة أشياء ... أم ذكر منها: (الطواف بجميع البيت وأن يكمل سبعة أشواط، ومحاذاة الحجر بجميع بدنة الشرح الكبير على متن المقنع، ابن قدامة المقدسي، ج3، ص 402. وقال فيه أيضاً: (ويطوف من وراء الحجر لأن الله تعالى قال وليطوفوا بالبيت العتيق والحجر منه فمن لم يطف به لم يعتد بطوافه... فمن ترك الطواف بالحجر لم يطف بالبيت جميعه فلم يصح كما لو ترك الطواف ببعض البناء) الشرح الكبير على متن المقنع، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الحنبلي، أبو الفرج، شمس الدين (المتوفى: 682هـ، ج3، ص 397.

2 - مذهب الشافعية في الشك كما قال ابن الرفعة: (ولو شك: هل طاف ثلاثاً، أو أربعاً؟ بني على اليقين، كما في عدد الركعات كفاية النبيه في شرح التنبيه أحمد بن محمد بن علي الأنصاري أبو العباس، نجم الدين، المعروف بابن الرفعة (المتوفى: 710هـ)، المحقق: مجدي محمد سرور باسلوم الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، م 2009، عدد الأجزاء: 21 (19) وجزء لتعقبات الإسنوي وجزء للفهارس)، ج 8، ص 12 أما الحنابلة فقال ابن قدامة: (وإن شك في عدد الطواف بني على اليقين ونقل ابن المنذر الإجماع على ذلك في نفس المصدر اللاحق المغني ابن قدامة، ج3، ص344.

3 - ذكر بنص قريب من هذا النص في سياق ذكر واجبات الطواف في: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج،

شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشريبي الشافعي (المتوفى: 977هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1415هـ - 1994م، عدد الأجزاء: 6، ج2، ص 246.

4 - هو الإمام عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل بن الحسن القزويني الإمام الجليل أبو القاسم الرافعي صاحب الشرح الكبير المسى ب(العزیز)، وشرح مسند الشافعي والتذنيب والأمالي الشارحة على مفردات الفاتحة.. وغيرها، كان الإمام الرافعي متضلعا من علوم الشريعة تفسيراً وحديثاً وأصولاً مترفعاً



الطواف على سطحه، ولو صح هذا لزم أن يقال: إذا انهدمت الكعبة، والعياذ بالله لا يصح الطواف حول عرصتها، وهو بعيد. انتهى كلامه¹.

وفيما ذكره من الملازمة نظر، وما نقله عن صاحب العدة قاله الماوردي²، ولو طاف خارج المسجد لم يصح طوافه بحال، هذا ما ذكره الشافعية³. ومذهب الحنفية⁴ والحنابلة كذلك¹، غير أن الفريقين لم يصرحوا بما إذا وسع المسجد.

على أبناء جنسه في زمانه نقلا، وبعنا، وإرشادات وتحصيلا، وأما الفقه فهو فيه عمدة المحققين وأستاذ المصنفين... سمع الحديث من جماعة، وروى عنه الحافظ عبد العظيم المنذري... وغيره، وتوفي بقزوين، رحمه الله، سنة ثلاث وعشرين وستمئة. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ج8، ص 281 يُنظر أيضاً قوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (المتوفى: 764هـ)، المحقق: إحسان عباس الناشر: دار صادر- بيروت، الطبعة: الأولى، الجزء 1 - 1973، الجزء 2، 3، 4، 1974، عدد الأجزاء: 4، ج 2، ص 376.

1 - ذكر بنصه في: المجموع شرح المذهب النووي، ج8، ص 39. لم قال النووي عقب نقله عن الرافعي: (وهذا الذي قاله الرافعي هو الصواب وقد جزم القاضي حسين في تعليقه بأنه لو طاف على سطح المسجد صح وإن ارتفع عن محاذة الكعبة).

2 - هو علي: هو علي بن محمد بن حبيب الإمام الجليل القدر الرفيع الشأن أبو الحسن الماوردي، صاحب الحاوي والإقناع في الفقه وأدب الدين والدنيا والتفسير ودلائل النبوة والأحكام السلطانية وقانون الوزارة، وغيرها، روى عن الحسن بن علي الجبلي صاحب أبي خليفة ومحمد بن عدي المنقري ومحمد بن المعلي الأزدي وغيرهم، روى عنه أبو بكر الخطيب وجماعة آخرهم أبو العز بن كادش وكان إماما جليلا رفيع الشأن له اليد الباسطة في المذهب والتفنن التام في سائر العلوم، مات في يوم الثلاثاء سلخ شهر ربيع الأول سنة خمسين وأربعمائة ودفن من الغد في مقبرة باب حرب قال وكان قد بلغ ستا وثمانين سنة. طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، ج5، ص 267.

3 - قال النووي: (وأجمعوا) أي المسلمون (على أنه لو طاف خارج المسجد لم يصح المجموع شرح المذهب، النووي، ج8، ص 39).

4 - قال صاحب البحر الرائق: (واعلم أن مكان الطواف داخل المسجد الحرام، حتى لو طاف بالبيت من وراء زمزم أو من وراء السواري جاز، ومن خارج المسجد لا يجوز وعليه أن يعيد)، البحر الرائق شرح كثر الدقائق، زين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم المصري، ج2، ص 353، وينظر أيضا دور الحكام شرح غرر الأحكام محمد بن فرامر بن علي الشهرير بملا - أو مثلا أو المولى - خسرو (المتوفى: 885هـ)، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ عدد الأجزاء: 2، ج1، ص 223.



ومذهب المالكية أن الطواف خارج المسجد لا يصح، وإن طاف من وراء زمزم أو في سقاية المسجد من زحام فلا بأس، وإن طاف كذلك من غير زحام آخر أو برد أعاد، فإن رجع إلى أهله فقال ابن أبي زيد² أنه لا يرجع لذلك من بلده وعليه الهدى³.

المطلب السابع أن يكون الطواف خارج الحجر والشاذروان:

ومنها أن يكون الطائف بجميع بدنه خارجا عن الحجر والشاذروان⁴،⁵ والحجر هو المحيط بين الركنين الشاميين بجدار قصير بينه وبين كل واحد من الركنين فتحة، وكلام

1 - قال صاحب الأسئلة والأجوبة الفقهية، في سياق ذكر شروط صحة الطواف: أن يكون الطواف بالبيت داخل المسجد وحول البيت فلو طاف خارج المسجد أو داخل الكعبة لم يصح (طوافه الأسئلة والأجوبة الفقهية، أبو محمد عبد العزيز بن محمد بن عبد الرحمن السلطان (المتوفى: 1422هـ)، عدد الأجزاء: 6 أجزاء، ج 2، ص 299، ويُنظر أيضًا: وَبَلَ الْعَمَامَةِ فِي شَرْحِ عُمْدَةِ الْفِقْهِ لابن قدامة، عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار، الناشر: دار الوطن للنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1429هـ - 1432هـ، عدد الأجزاء: 8، ج 3، ص 119.

2 - هو أبو محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي، القيرواني، الفقيه.. الحافظ الحجة، إمام المالكية في وقته، كان واسع العلم كثير الحفظ والرواية، كتبه تشهد له بذلك... إليه انتهت رئاسة الدين والدنيا، وإليه الرحلة من المذهب وتم نشره وذبح عنه، وسمع من خلق كثير وتفقه عنه جماعة جله له تأليف منها كتاب النوادر والزيادات على المدونة وهو مشهور أزيد من مائة جزء، ومختصر المدونة مشهور، وعلى كتابيه هذين المعول في المذهب، وكتاب تهذيب العتبية.. وغيرها، توفي سنة 386هـ [996م] وسنه 76 ودفن بداره بالقيروان، و ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد بن عمر بن علي بن سالم مخلوف، ج 1، ص 143-144.

3 - قاله خليل بنصه في: التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، خليل بن إسحاق، ج 2، ص 571. يُنظر أيضًا: المدونة مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبغي المدني (ت 179هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية ط الأولى، 1415هـ - 1994م، الأجزاء: 4، ج 1، ص 427.

4 - الشاذروان هو القدر الذي تركوه من عرض الأساس خارجًا عن عرض الجدار مرتفعا عن وجه الأرض قدر ثلثي ذراع، قال أصحابنا وهذا الشاذروان جزء من البيت نقضته قريش من أصل الجدار حين بنوا البيت، وهو ظاهر في جوانب البيت، لكن لا يظهر عند الحجر الأسود. المجموع شرح المهذب، النووي، ج 8، ص 24.

5 - قال ابن النقيب الشافعي في سياق ذكره الواجبات الطواف وأن يتدئ طوافة من الحجر الأسود كما تقدم، وأن يمر عليه بكل بدنه... ثم قال: وأن يطوف خارج الحجر، ولا يدخل من إحدى فتحتيه ويخرج



جماعة من الشافعية يقتضي كون جميعه من البيت، وهو ظاهر نص الشافعي رحمه الله تعالى في المختصر¹ وصحح الرافعي أن الذي من البيت قدر سنة أذرع أو سبع متصل بالبيت²، وقيل ست أذرع أو سبع، لأن الأمر فيه على التقريب³.

قال الرافعي ولفظ المختصر محمول على هذا، فلو دخل الطائف إحدى الفتحيتين وخرج من الأخرى فهو ماش في البيت لا يحسب له ذلك، ولا طوافه بعده حتى ينتهي إلى الفتحة التي دخل منها⁴، ويستدل لذلك بأن سيدنا رسول الله ﷺ طاف من وراء الحجر، وهكذا طاف الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم⁵ ويدل له أيضا أن

من الأخرى، وأن يكون كله خارجا عن كل البيت فإذا طاف لا يجعل يده في هواء الشاذروان، فيكون ما خرج بكله عن كل البيت)، عمدة السالك وعدة الناسك، أحمد بن لولو بن عبد الله الرومي، (المتوفى: 769هـ)، عُني بطبعه ومُراجَعَتِه: خَادِمُ العِلْمِ عبد الله بن إبراهيم الأنصاري الناشر: الشؤون الدينية، قطر، الطبعة: الأولى. 1982 م، عدد الأجزاء: 1، ص 134.

1 - لم أعر عليه رغم بحلى واطلاعي الشديد.

2 - قال الرافعي في الوجيز في سياق ذكره لواجبات الطواف (أن يكون بجميع بدنه خارجا عن البيت فلا يمشى على شاذروان البيت ولا في داخل محوط الحجر فإن سنة أذرع منه من البيت.... فتح العزيز بشرح الوجيز، الشرح الكبير وهو شرح لكتاب الوجيز في الفقه الشافعي لأبي حامد الغزالي (المتوفى: 505هـ)، عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (المتوفى: 623هـ)، الناشر: دار الفكر، ج 7، ص 294 وورد لفظ تصحيح الرافعي في 296.

3 - المصدر السابق، ج 7، ص 296.

4 - ذكر بنصه في: المصدر السابق، ص 296/297.

5 - لفظ الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي طاف من وراء الحجر» قال ابن عيينة: وأخبرني أبي أنه رأى هشام بن عبد الملك يطوف من ورائه، فأراد أن يدخل الحجر فيطوف فيه فجذبه سالم بن عبد الله حتى طاف من ورائه المصنف أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: 211هـ) المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي الناشر: المجلس العلمي الهندي يطلب من المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، 1403، عدد الأجزاء: 11، ج 5، ص 57، رقم 8985.



عائشة رضي الله عنها قالت: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - عَنِ الْحَجَرِ؛ أَمِنَ الْبَيْتُ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ فَمَالَهُمْ لَمْ يُدْخِلُوهُ فِي الْبَيْتِ؟ قَالَ: إِنَّ قَوْمَكَ قَصَرَتْ بِهِمُ النَّفَقَةُ (الحديث متفق عليه)¹.

وأما الشاذرون اليوم، فقيل: هو ما تُرك من البيت العتيق خارج الجدار بدائرة، والسبب في إخراجه وإخراج الحجر عن بناء البيت أن قريشاً لما بنت الكعبة ورفعت أساسها عن الأرض بقدر أصابع، قصرت بهم النفقة الحلال، فكرهوا البناء بغير الحلال، فأخرجوا الحجر من البيت، ونقصوا عرض الجدار من عرض الأساس، فبقي ذلك القدر المرتفع من الأرض خارج الجدار.

ولو طاف على شاذرون الكعبة أعاد الطواف ولو طاف خارج الشاذرون وكان يضع إحدى رجليه على الشاذرون أحياناً ويقفز بالأخرى لم يصح طوافه عند الشافعية²، وكذلك لا يصح الطواف عندهم وهو يمس جدار الكعبة الشريفة، ولو نقص خطوة على أصح الوجهين، لأنه طاف وبعضه في الشاذرون³، وكذلك قالوا: ينبغي أن يحتز الشخص في حال استلامه وتقبيله لزحمة أو غير ذلك، ولو نقص خطوة لم يصح طوافه، بل الواجب

1 - الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته وأيامه - صحيح البخاري، محمد ابن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة: الأولى، 1422هـ، عدد الأجزاء: 9، كتاب التمني باب ما يجوز من اللو، ج9، ص 86، رق 7243، وكتاب الحج باب فضل مكة وبياتها، ج2، ص 146، رق 1584، و المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، عدد الأجزاء: 5 كتاب الحج باب جدر الكعبة وبياتها، ج2، ص 973، رق 1333.

2 - قال النووي: (فإن طاف ماشياً عليه (أي الشاذرون)، ولو في خطوة لم تصح طوافته تلك، لأنه طاف في البيت لا بالبيت ولو طاف خارجه الشاذرون وكان يضع إحدى رجليه أحياناً على الشاذرون ويلب بالأخرى لم يصح طوافه بالاتفاق) المجموع شرح المذهب، النووي، ج8، ص24.

3 - قال النووي: (ولو طاف خارج الشاذرون وكان يمس الجدار بيده في موازاة الشاذرون أو غيره من أجزاء البيت ففي صحة طوافه وجهان حكاهما إمام الحرمين وآخرون (أصحهما) لا يصح المصدر السابق).



أن يقر قدميه حال الاستلام والتقبيل فليرجع إلى مكانه الأول قبلهما، ثم يمشي ليكمل له الطواف خارج البيت¹، وهذا الذي ذكره مبني على أن الشاذرون من البيت.

والذي يظهر أنه ليس من البيت كما نقل السروجي² في مناسكه عن الحنفية³ واختاره جماعة من محققي العلماء.

وقال الحنفية أنه يجعل طوافه من وراء الحجر، وسموه الحطيم⁴، وأنه لا يجوز أن يطوف الطواف الواجب في جوف الحجر، فإن طافه كذلك يدخل من إحدى الفتحتين ويخرج من الأخرى، فإن كان بمكة أعاده، لأن الطواف وراء الحجر واجب، وقالوا يجرى الإعادة على الحجر خاصة، والأفضل الإعادة على كل البيت⁵.

1 - قال النووي: وينبغي أن يتفطن أن من قبل الحجر الأسود فراسه في حال التقبيل في جزء من البيت فيلزمه أن يقر قدميه في موضعهما حتى يفرغ من التقبيل ويعتدل قائماً لأنه لو زلت قدماه عن موضعهما إلى جهة الباب قليلاً ولو قدر شبر أو أقل ثم لما فرغ من التقبيل اعتدل عليهما في الموضع الذي زلنا إليه ومضى من هناك في طوافه لكان قد قطع جزءاً من مطافه ويده في هواء الشاذرون فتبطل طوفته تلك المصدر السابق.

2 - هو أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني بين إسحاق قاضي القضاة. أبو العباس السروجي، نسبته إلى سروج بفتح السين، ولد سنة سبع وثلاثين وستمائة، أو بعدها، وتفقه على مذهب أحمد، فحفظ بعض " المنع "، ثم تحول حنفياً، فحفظ " الهداية، كان إماماً فاضلاً رأساً في الفقه والأصول، شيخاً في المعقول والمنقول، تفقه علي قاضي القضاة أبي الربيع سليمان وعلي محمد بن عبد الخلاطي، تولى القضاء بمصر، ودرس وأفتى وصنف التصانيف المقبولة، منها شرح الهداية سماه الغاية، انتهى فيه إلى كتاب الإيمان وكتاب أدب القضاء والفتاوى السروجية وغير ذلك، مات في رجب ستة عشر وسبعمائة بالقاهرة. يُنظر: الطبقات السننية في تراجم الحنفية، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي (ت: 1010هـ)، ص 76. وما بعدها والفوائد الهية في تراجم الحنفية، أبو الحسنات محمد عبد الجي اللكنوي الهندي، الناشر: مطبعة دار السعادة بجوار محافظة مصر - لصاحبها محمد إسماعيل، ط: الأولى، 1324 على نفقة أحمد ناجي الجمالي، ومحمد أمين وأخيه، عدد الأجزاء: 1. ص 13.

3 - لم أعر عليه رغم بحثي واطلاعي الشديد.

4 - الحطيم حجر مكة مما يلي الميزاب لسان العرب، ابن منظور . مادة (حطم) .

5 - قال الشيباني: فلما كان الحطيم من البيت يجب الطواف وراءه، وإذا لم يفعل يجب عليه الإعادة... فإن كان بمكة أعاد لأن الطواف يجب أن يكون وراء الحجر، لأن الطواف واجب بالبيت بالنص، والحجر من البيت فيجب الطواف وراءه، فإذا لم يكن وراءه فقد أدخل نقصاناً في طوافه فيعيد كل الطواف الجامع



وذكر قاضي خان¹ في شرح الجامع الصغير كيفيتين في صفة إعادة على الحجر، الأولى: أن يأخذ عن يمينه خارج الحجر حتى ينتهي إلى آخره، ثم يدخل الحجر من الفرجة ، ويخرج من الجانب الآخر يفعل ذلك سبع مرات، الثانية: أن يأخذ عن يمينه خارج الحجر حتى ينتهي إلى آخره ثم يرجع ولا يدخل الحجر، ويبتدئ من أول الحجر من المكان الذي بدأ منه أولاً، ولا يعد رجوعه إلى ذلك شوطاً، يفعل ذلك سبعاً، وإذا رجع إلى أهله ولم يعد فعليه دم كما قال صاحب الهداية².

وأوجب متأخرو المالكية أن يكون الطائف بجميع بدنه خارجاً عن البيت والحجر والشاذروان.³ وأوجب الحنابلة أن يكون الطائف خارجاً عن البيت والحجر والشاذروان،

الصغير وشرحه النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير، أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني (المتوفى: 189هـ)، مؤلف النافع الكبير: محمد عبد العي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (المتوفى: 1304هـ)، الناشر: عالم الكتب بيروت الطبعة الأولى 1406 هـ، عدد الأجزاء: 1، ص 160. وقال صاحب البدائع: (ولو طاف في داخل الحجر فعليه أن يعيد؛ لأن الحطيم لما كان من البيت فإذا طاف في داخل الحطيم فقد ترك الطواف ببعض البيت والمفروض هو الطواف بكل البيت والأفضل أن يعيد الطواف كله مراعاة للترتيب فإن أعاد على الحجر خاصة أجزاءه؛ لأن المتروك هو لا غير فاستدركه ولو لم يعد حتى عاد إلى أهله يجب عليه الدم بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني، ج2، ص132.

1 - هو الحسن بن منصور بن أبي القاسم الأوزجندی الفرغاني، الإمام الكبير، والعالم التحرير، فخر الدين قاضي خان صاحب " الفتاوي " المشهورة، تفقه على الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل الصفاري الأنصاري، والإمام ظهير الدين المرغيناني ونظام الدين أبي إسحاق وغيرهم وذكره أبو المحاسن محمود الحصري فقال هو سيدنا القاضي الإمام، والأستاذ فخر الملة ركن الإسلام بقية السلف مفتي الشرق توفي - رحمه الله تعالى - ليلة الاثنين خامس عشر شهر رمضان سنة اثنتين وتسعين وخمسائة ودفن عند القضاة السبعة وله " الفتاوي " المشهورة، وشرح الجامع الصغير "، وغير ذلك. الطبقات السننية في تراجم الحنفية تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي . ص 243.

2 - ذكر بنصه في : تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، عثمان بن علي بن محجن البارع، فخر الدين الزيلعي الحنفي، ج2، ص61.

وَيُنظَرُ أَيْضًا: الهداية في شرح بداية المبتدي علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، ج1، ص162.

3 - قال صاحب لوامع الدرر : (والراجع هنا وجوب الطواف خارجا عن جميع الحجر ثم قال في سياق سرده لشروط الطواف ويكون الطائف خارجا بكل بدنه عن الشاذروان ويكون الطواف أيضا من وراء جميع



وقالوا أنه لو كان يمس الجدار بيده في موازاة الشاذرون صح طوافه، لأن معظمه خارج البيت¹. هذا جزم الغزالي² في الوجيز³، وصححه في الوسيط⁴، والله أعلم.

الحجر) لوامع الدرر في هتك أستار المختصر [شرح مختصر خليل ل محمد بن محمد بن محمد سالم المجلسي الشنقيطي (1206 - 1302 هـ)، وتحقيق دار الرضوان راجع تصحيح الحديث وتخرجه اليدالي بن الحاج أحمد الناشر: دار الرضوان، نواكشوط الطبعة: الأولى 1436هـ - 2015م، عدد الأجزاء: 15. ج 4، ص 459/793.

1 - قال المرادوي: (وإن طاف منكسا، أو على جدار الحجر، أو شاذرون الكعبة أو ترك شيئا من الطواف، وإن قل، أو لم ينو: لم يجزه) ثم قال (لو) مس الجدار بيده في موازاة الشاذرون صح لأن معظمه خارج عن البيت) مع تصريحه باحتمال الصحة من عدمها، حيث قال (قلت ويحتمل عدم الصحة)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف المرادوي، ج4، ص15.

2 - هو ابن محمد بن أحمد الغزالي الطوسي، أبو حامد الإمام الفقيه المتكلم النظار، المصنف، ولد بطوس سنة خمسين وأربعمائة، أخذ عن الإمام ولازمه حتى صار أنظر أهل زمانه إذا حاور العلماء كان المقدم، وإن ناظر الخصوم كان الفحل... وله في الخلافات والجدل وروس المسائل والمذهب، تصانيف ومن تصانيفه البسيط وهو كالمختصر للنهاية والوسيط ملخص منه، توفي في جمادى الآخرة سنة خمس وخمسمائة. يُنظر طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ج4، ص 87. ويُنظر أيضًا طبقات الفقهاء الشافعية عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح

(المتوفى: 643هـ)، المحقق: محيي الدين علي نجيب الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1992م عدد الأجزاء: 2، ج1، ص 249.. ويُنظر: طبقات الشافعية، أبو بكر الأسيدي الشهيبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبه (المتوفى: 851هـ)، المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب. أحمد بن محمد بن عمر، بيروت، الطبعة: الأولى، 1407هـ، عدد الأجزاء: 4، ج1، ص293.

3 - قال الغزالي في الوجيز (ولو كان يمس الجدار بيده في موازاة الشاذرون صح (ح) لأن معظم بدنه خارج)، فتح العزيز بشرح الوجيز، محمد القزويني، ج 7، ص 294.

4 - وقال في الوسيط: ولو مشي على الأرض وأدخل يده في موازاة الشاذرون بحيث كان يمس الجدار فيده في البيت، ولكن معظم بدنه خارج فيصح على الأظهر الوسيط في المذهب أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى 505هـ)، المحقق: أحمد محمود إبراهيم، محمد محمد، تامر الناشر: دار السلام - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1417، عدد الأجزاء: 7، ج2، ص644.



الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلي آله وصحبه أجمعين.

وفي نهاية تحقيق هذه الوريقات أسجل أهم النتائج التي وقفت عليها:

- 1- ذكر المصنف واجبات الطواف فذكر منها سبعة وما وقفت عليه في كتب المذهب ثمانية.
- 2- ذكر المصنف زيادات في بعض المسائل غير موجوده في مذهب الشافعية كمسألة وضوء الصبي وغيره.

3- ذكر المصنف في عورة الأمة وجهين وهو يعني ما عليه مذهب الشافعية ، والصحيح الذي وقفت عليه ثلاثة أوجه.

- 4- بعض المسائل التي ذكرها المؤلف فيها خلاف داخل مذهب الشافعية لم ينوه عليها المصنف كمسألة النية في الطواف.

التوصيات

أوصي طلبة العلم بإكمال تحقيق بقية المخطوط لما له من أهمية في هذا الباب .

المصادر والمراجع

1. الأم : ط2 ، الشافعي ، محمد بن ادريس بن العباس ، أبو عبدالله ، القاهرة ، الدار المصرية للتأليف و الترجمة.
2. أسهل المدارك شرح إرشاد السالك : ط2، جمع أبو بكر بن الحسن الكشناوي ، القاهرة ، عيسى البابي.
3. الاختيار لتعليل المختار : ط3 ، الموصلي : عبد الله بن محمود بن مودود أبو الفضل ، بيروت – دار المعرفة – 1395هـ – 1975م .
4. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المجل أحمد بن حنبل ، المرادوي ، علي بن سليمان بن أحمد ، تحقيق محمد حامد الفقيه ، القاهرة ، ومطبعة السنة المحمدية-1377هـ.
5. التاج و الإكليل في شرح مختصر خليل : ابن أبي القاسم العبدري المواق و طرابلس (ليبيا)، مكتبة النجاح ، ((بهامش مواهب الجليل خليل للحطاب الرعيي)) لشرح



- مختصر بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : ط2 ، الكساني : أبو بكر بن مسعود - دار الكتاب العربي ، 1394هـ – 1974م – بيروت .
6. تبين الحقائق شرح كتر الدقائق : ط2 الزيعلي ، عثمان بن علي بن محمد ، فخر الدين ، أبو محمد ، بيروت دار المعرفة .
7. حاشية ابن عابدين : ط2 ، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين ، القاهرة ، مكتبة مصطفى الباي الحلبي ، 1386هـ-1966م .
8. حاشية الدسوقي على شرح الكبير للدرديدري: الدسوقي ، محمد بن احمد بن عرفة، دار الفكر .
9. حاشية الشيخ شهاب الدين أحمد الشلبي على شرح الزيعلي : بيروت ، دار المعرفة ، بهامش تبين الحقائق للزيعلبي .
10. حلية العلماء في معرفة الفقهاء : الشاشي القفال ، محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر ، أبو بكر أحمد إبراهيم درادكة ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، 1400هـ – 1980م .
11. تحقيق يس الذيل طبقات الحنابلة : ابن رجب ، عبد الرحمن بن شهاب ، بيروت ، دار المعرفة .
12. روضة الطالبين : النووي يحيى بن شرف بن مري أبو زكريا ، بيروت ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر .
13. شرح منح خليل ، عبد الله محمد عليش .
14. شذرات الذهب في أخبار من ذهب : ابن العماد البكري عبد الحي بن أحمد بن محمد بيروت ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع .
15. طبقات الحفاظ : جلال الدين السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ، جلال الدين و أبو الفضل ، تحقيق علي محمد عمر و القاهرة و مكتبة وهبة و 1393هـ – 1973م .
16. طبقات الشافعية الكبرى : ط2 السبكي عبد الوهاب بن علي عبد الكافي ، أبو النصر ، بيروت دار المعرفة ، 1978م .



17. الفتاوي الهندية المعروفة بالفتاوي العاليكمرية في مذهب الإمام الأعظم أبي الحنيفة النعمان ، تأليف علماء الهند برئاسة مولانا الشيخ نظام الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
18. فتح العزيز شرح الوجيز: الرافي ، عبد الكريم بن محمد ، أبو القاسم المدينة المنورة ، المكتبة السلفية .
19. الفقه على المذاهب الأربعة : عبد الرحمن الجزيري و القاهرة – الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية – 1387-1967 .
20. الكافي في فقه أهل المدينة المالكي : ابن عبد البر ، يوسف بن عبدالله بن محمد ، أبو عمر ، تحقيق محمد أحمد ولد ماديك الموريتاني ، الرياض ، مكتبة الرياض الحديثة ، 1398هـ – 1978م .
21. كشاف القناع عن متن الإقناع : الهوتي و منصور بن يونس بن صلاح الدين ، القاهرة ، مطبعة أنصار السنة المحمدية ، 1366هـ – 1947م .
22. لسان العرب : ابن منظور : محمد بن مكرم بن علي ، جمال الدين أبو الفضل – بيروت – دار الأرقم -1981 م .
23. اللباب في شرح الكتاب : ط4 ، عبد الغني بن طالب الغنيمي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، مكتبة محمد علي صبيح ، 1383 هـ - 1978 م .
24. المبسوط، السرخسي : محمد بن أحمد بن أبي سهل ، أبو بكر ، ط3 ، بيروت – دار المعرفة 1398هـ - 1978 م .
25. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : علي بن أبي بكر بن سليمان ، القاهرة ، مكتبة القدس ، 1352 ، وبيروت – دار الكتاب العربي 1420هـ – 1982م ط 3 .
26. المجموع شرح المهذب : النووي محيي الدين بن شرف ، أبو زكريا ، جدة ، مكتبة الإرشاد – المدينة المنورة ، المكتبة السلفية .
27. المحرر في الفقه : ابن تيمية ، عبد السلام بن عبد الله بن الخضر أبو البركات ، القاهرة ، مطبعة السنة المحمدية ، 1369هـ – 1950م .
28. مختار الصحاح : الرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ، زين الدين ، أبو عبد الله ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، 1967م .



29. المزني مع الأم : المزني ، اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل ، أبو إبراهيم ، بيروت ، دار المعرفة
a. 1393هـ – 1973م .هامش المجلد (5) من كتاب الأم للشافعي مختصر.
30. مختصر الطحاوي : الطحاوي أحمد بن محمد : بن سلامة ، تحقيق أبو الوفا الأفغاني ، القاهرة ودارالكتاب العربي ، 1370هـ – 1950م .
31. المسك المتقسط في المنسك المتوسط : الملا علي القاري ، علي بن سلطان بن محمد الهروي ، نور الدين ، بيروت ، دارالكتاب العربي،(هامش إرشاد السالك إلى المناسك الملا علي القاري).
32. المغني : ابن قدامة المقدسي عبد الله بن أحمد بن محمد ، موفق الدين أبو محمد ، تحقيق محمد سالم محسين ، شعبان إسماعيل ، القاهرة ، مطبعة المنار ، 1348-46 هـ بيروت -دارالكتاب اللبناني ، 1392-1972هـ
33. المقنع : ط3 وابن قدامة المقدسي عبد الله بن أحمد بن محمد موفق الدين ، أبو محمد ، الرياض ، المكتبة السعدية .
34. مناسك النووي : يحيى بن شرف بن مري و المدينة المنورة و المكتبة ، بيروت – دار إحياء التراث العربي
35. مناقب الإمام أحمد : ابن الجوزي عبد الرحمن بن علي بن محمد ، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي ، القاهرة ، مكتبة الخايجي 1399هـ-1979م .
36. المنهاج النووي : يحيى بن شرف الدين بن مري ، القاهرة ، مصطفى البابي الحلبي 1377هـ – 1958 مع كتاب مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج للخطيب الشربيني .
37. النتف في الفتاوي : السغدي ، علي بن الحسين بن محمد ، ركن الإسلام أبو الحسن ، تحقيق : صلاح الدين الناهي ، بغداد ، مطبعة الإرشاد ، 1975م .
38. النهاية في غريب الأحاديث والأثر: ابن الأثير المبارك بن محمد بن الجزري أبو السعادات مجد الدين ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ، محمود محمد الطناحي ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العرب 1383-1963م.



39. الهداية شرح بداية المبتدي : المرغيناني ، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل ، برهان الدين ، أبو الحسن ، القاهرة ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، 1389 هـ – 1970 م ((مع كتاب شرح فتح القدير لابن همام)).
40. الموطأ مالك بن أنس : ابن مالك بن أبي عامر ، أبو عبدالله ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، 1370 هـ – 1951 م .